مشكلات العراق على حدوده البحرية

أ . د . سعدون شلال ظاهر فارس هادي عبيد العبودي

جامعة الكوفة - كلية التربية للبنات

قسم الجغرافيا

المستخلص

ان التطور الذي شهده العالم في التقدم والتطور العسكري ورغبة التوسع على حساب سيادة الدول لتحقيق الاطماع اصبح من الامور التي تؤرق المسؤولين وعامة الناس لانها تهدد سيادة وأمن اوطانهم ، لذا جاءت هذه الدراسة للبحث عن دور الخريطة في ترسيم الحدود البحرية وحيث لايمكن القبول بأي اتفاقية مالم تثبت صحتها الخريطة اذ يرجع الكثير عند فض النزاعات الحدودية للخرائط التي كان ولازال لها الدور الكبير في ترسيم الحدود البحرية بين العراق ودول جواره ايران والكويت . لقد تم التطرق الى اهمية الحدود البحرية العراقية على مختلف الصعد والمستويات الداخلية والدولية والمشكلات التي واجهت وتواجه عملية الترسيم للحدود البحرية لمنطقة الدراسة ، فالعراق من بين الدول التي لها وضعها الخاص في الخليج حيث يعد من الدول ذات التضرر الجغرافي فضلاً عن ان الخليج بالنسبة له يعد المنفذ المائي (البحري) الوحيد الذي يربطه بالعالم الخارجي مع صغر ساحله المطل على الخليج العربي ، ومن اجل تمكين العراق من الاستفادة من الثروات الموجودة في الخليج العربي وجب عليه تحديد دائرة اختصاصه البحري في المياه الاقليمية وفي المنطقة الاقتصادية الخالصة ، ووضع حد شامل لموضوع حدوده البحرية عبرالطرق السلمية والدبلوماسية وعبر المحاكم الدولية بعيداً عن القوة العسكرية التي كلفت المنطقة مشاكل لازالت تعاني شعوبها منها حتى الوقت الحاضر واهتمت هذه الدراسة ايضاً بعرض ادلة الاثبات في مشكلات الحدود معتمدة في ذلك على الادلة الخرائطية التي ادت وظيفة مهمة في تسوية العديد من المنازعات الحدودية والاقليمية .

(*) بحث مستل من رسالة ماجستيرالموسومه (دورالخريطه في تحليل وحل المشكلات السياسيه الحدود البحريه ،العراق دراسه حاله)

Abstract:

The problems of Iraq over naval borders

The Development going on currently in the world related to military development and the desire to expand over the sovereignty of the countries to satisfy their greed for power, has become of the issues that occupy the concern of the officials and the public as it constitutes a threat to their security. Therefore, this study was conducted to research the role of maps in determining the naval borders. No agreement is approved unless it is proved by the map where many disputers resort to the map to resolve the disputes over the naval borders. The maps had a great role in deciding the naval borders of Iraq with the neighboring countries, Iran and Kuwait. The importance of the Iraqi naval borders has been discussed on all levels, the internal and international ones and the issues that faced and still facing the process of deciding the borders of the studied area. Iraq has a special situation among the Gulf countries as it is affected geographically adding to that, the gulf for Iraq is the only water outlet relating it to the rest of the world in spite of its narrow shores in the gulf. In order to enable Iraq of making benefit of the existing wealth in the Arab Gulf, it was necessary to decide Iraq's naval specialty in the regional waters and in the economic area, as well, a comprehensive limit should be decided about its naval borders through diplomatic and peaceful methods by the aid of the international courts away from military intervention which caused the area a lot of problems that still affect their peoples.

This study also showed a great interest in previewing evidences supporting the problems related to deciding the borders depending on maps which, the maps, had a great role in finding settlements for many of the disputes over the borders.

المقدمة

يذهب مفهوم الحدود السياسية الى المعنى الذي يوحي بأنها اداة من ادوات الفصل والمنع وحجز الدولة ذات السيادة من الاختلاط مع سيادة دولة اخرى تجاورها . وهذه الحدود تحدد نطاق تلك السيادة المعترف بها في المنظومة الدولية وتحدد القوانين الدولية مساحة تلك الاراضي التي تمارس عليها الدولة قوانينها وتشريعاتها ويحق لها ان تستثمر كل ما يوجد في باطن الارض التي تمتد عليها تلك المساحة بما فيها الامتداد المساحي البري والبحري والجوي . ويتجاوز الحد السياسي في عملية الفصل اعلاه الى انه يفصل بن النظم الاجتماعية والسياسية والاقتصادية ، الأمر الذي يشكل في بعض الاحيان عقبات وموانع بوجه انتقال السلع والاشخاص والافكار والقيم ويؤدي هذا الحد وظيفة اخرى مكملة لما بدأه هي الوظيفة العسكرية حيث ترابط قوات الدولة العسكرية على تلك الحدود لحماية الامن والسلام في تلك الدولة او هذه ، وقد تبدو الحدود السياسية لقارئ الخريطة السياسة بانها تمتد بصورة افقية على مساحة الارض الواقعة عليها لكن في الحقيقة ان هذه الحدود تمتد من على الارض الى السماء والى الباطن الارضي لتحديد حجم الكتلة الارضية التي تشغلها الدولة .

ان دراسة الحدود الساسية في الجغرافية السياسية من اهم موضوعات هذا الفرع من العلوم الجغرافية حيث كثيراً ما تكون الحدود السياسية موضوعاً للخلاف بين الدول المختلفة بسبب المستجدات التي طرأت على الفكر الانساني وما اصابه من تقدم علمي وتقني استطاع بوساطته تجاوز موضوع الحدود السياسية باستخدام الاقمار الصناعية وشبكة المعلومات الدولية للقيام بالكثير من الاعمال غير المشروعة بدون موافقة حكومات الدول المتجاورة كتجارة الاسلحة والمخدرات والتهريب ورصد تحركات القوى المعارضة للانظمة السياسية . فضلاً عن البث التلفزيوني الذي لا يستأذن احد لدخول بيوت مواطني الدول المختلفة التي هي على وفاق او دون وفاق .

المحور الاول : منهجية البحث

مشكلة البحث

تتمحور مشكلة الدراسة بالاسئلة التالية :

1- هل اخذ التطور التأريخ السياسي في العراق مداه في ترسيم الحدود البحرية العراقية .

2- ما هو مدى تأثر خريطة الحدود البحرية للعراق باحداث منطقة الدراسة .

فرضية البحث

1- اثر التأريخ السياسي للعراق على ترسيم الحدود بشكل ثابت .

2- تاثرت خريطة الحدود البحرية بالاحداث التي جرت في منطقة الدراسة .

هدف البحث

1- معرفة اهمية الحدود البحرية العراقية على مختلف الصعد والمستويات الداخلية والدولية .

2- الكشف عن التغيير في واقع الحدود البحرية واتجاهاته المكانية ووضع ذلك على الخرائط .

حدود البحث :-

لما كانت كل الحدود البحرية للعراق هي جزء من محافظة البصرة لذا فان دراسة موقع محافظة البصرة وحدودها المكانية مهم جدا في هذا الجانب ،حيث تقع محافظة البصرة في اقصى الجنوب الشرقي من العراق بين دائرتي عرض (5 َ29 ْ- 20 َ 31 ْ) شمال دائرة الاستواء وبين قوسي الطول (40 َ 46 ْ- 30 َ 48 ْ) شرق خط كرينتش ، انظر خريطة (1) ، وتقع حدود منطقة الدراسة الى الجنوب الشرقي من محافظة البصرة بين دائرتي عرض (10 َ 30 ْ- 30 َ 29 ْ) وقوسي الطول (0 َ 48 ْ- 40 َ 48 ْ) انظر خريطة (2) ، اما الحدود الزمانية فهي حيث ما احتاجت الدراسة الى ذلك التاريخ ولم نلزم_انفسنا بتأريخ معين للمحافظة .

منهجية البحث :

ان عملية التحليل المنطقي لسير الاحداث التأريخية المؤثرة على رسم الحدود البحرية للعراق يتجه نحو فرض استخدام المنهج التأريخي في الجغرافية السياسية لتحقيق هذا الهدف ، وهو قائم بالفعل فضلا عن منهج تحليل القوى الذي فرض نفسه لبيان صدى الاثر للحدث السياسي على واقع رسم الخريطة لحدود العراق البحرية .

خريطة (1)

موقع محافظة البصرة ومنطقة الدراسة من العراق

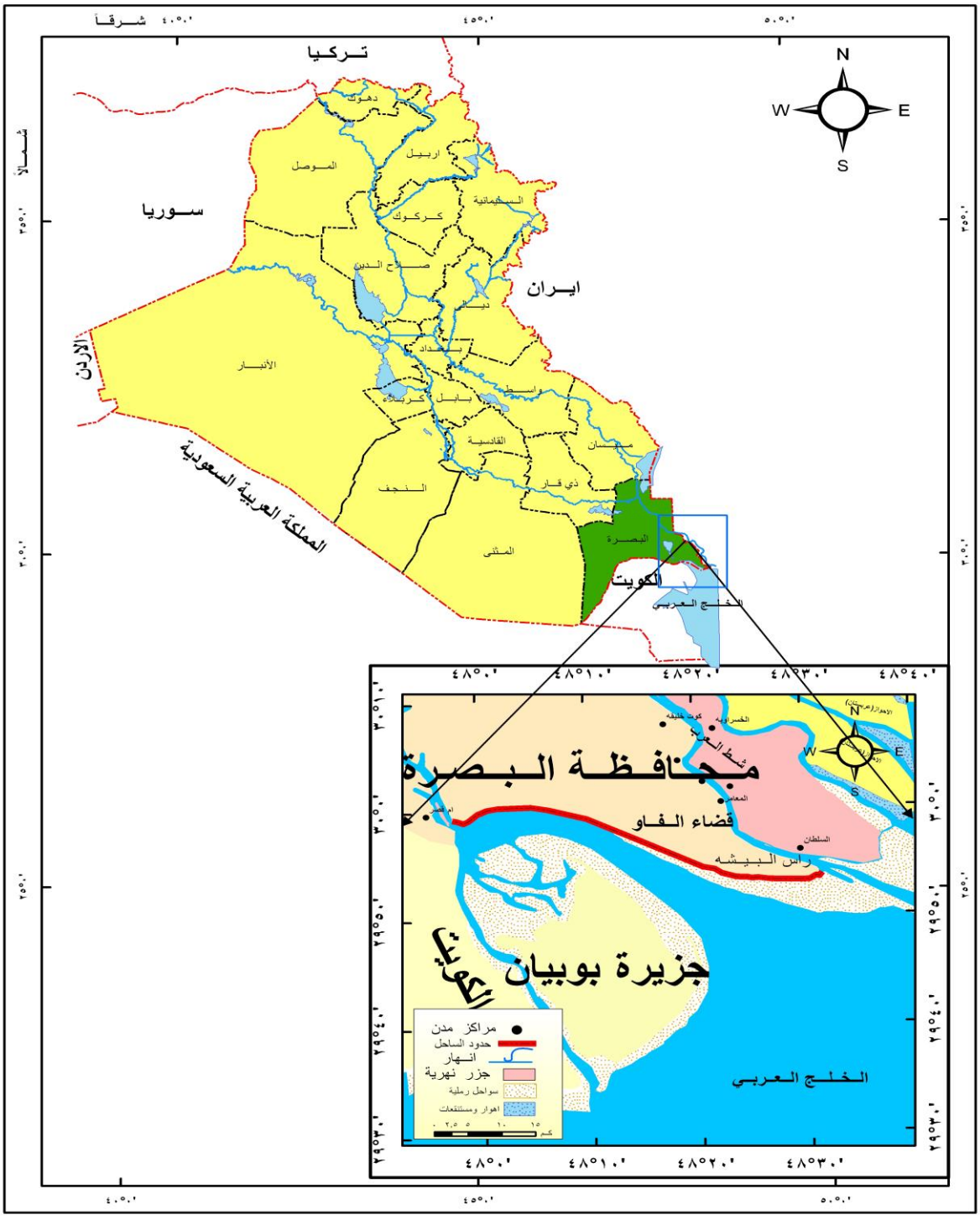

المصدر:

وزارة الموارد المائية ، الهيئة العامة للمساحة ، خريطة العراق ، بمقياس رسم 1000000:1 ، عام 2012.

خريطة (2)
موقع منطقة الدراسة

المصدر :

وزارة الموارد المائية ، الهيئة العامة للمساحة ، خريطة العراق ، بمقياس رسم 25000:1 ، عام 2012 .

المحور الثاني : المفاهيم الاساسية المتعلقة بالبحث

اولاً :- وصف جغرافي للساحل العراقي

لقد اختلفت المصادر في طول الساحل العراقي فبعض المصادر تقدره بانه يزيد عن 30 ميل بحري[1]، والبعض الاخر يقدره بـ 36ميل بحري ابتداً من ملتقى الحدود العراقية الايرانية من مصب شط العرب جنوباً حتى التقاء الحدود العراقية الكويتية في خور عبدالله[3]، ومصادر اخرى تقدره بـ 65كم [2]، ومديرية الملاحة البحرية للشركة العامة لمؤانئ العراق فتقدر اطوال السواحل العراقية من خط التالوك في شط العرب الى خط التالوك في خور عبدالله حوالي 25كم وهو ساحل يطل مباشرة ً على البحر ، اما السواحل المتبقية فتقدرها بحوالي 80كم تمتد من رأس البيشة في الفاو وحتى ميناء ام قصر[4].

اما المصادر الحديثة فتقدر الساحل العراقي بـ 55,56 كم يمتد من رأس البيشة في الفاو وينتهي في ام قصر[5]، انظر خريطة (3) ، ويقع معظمه داخل قناة خور عبدالله ولايتبقى منه الا مسافة لاتزيد على بضعة اميال بحرية تقع مباشرةً بمواجه الخليج [6]. فالعراق واحد من البلدان المتضررة جغرافياً حسب اتفاقية الامم المتحدة لاعالي البحار لانه يمتلك ساحل جغرافي محدود لايتجاوز عن 55,56كم [7] ، حسب اتفاقية الامم المتحدة لعام 1993م التي ادت الى استقطاع جزء كبير من الساحل العراقي في خور عبدالله [8] ، واضيف الى الكويت نتيجة من نتائج حرب عام 1991م اما شكل الساحل العراقي فهو مقعر يقع في رأس الخليج العربي وهذا يؤدي بالتالي الى ان يكون البحر الاقليمي العراقي مثلث الشكل ذو رؤس صغيرة ، قاعدته تستند الى الساحل فيلتقي ضلعاه في منطقة على بعد (12ميل بحري) تتقاطع عندها البحار الاقليمية وامتدادتها لكل من ايران والكويت انظر خريطة (4) .

فالساحل المحدب ذي مميزات جغرافية بالغة الاهمية التي تتيح للدولة مد مساحتها البحرية بشكل واسع وبالتالي الاستفادة من ثروات البحر ، في ما يكون خط الحدود للساحل المحدب بصورة مروحة مما يزيد من عرض الساحل بأتجاه البحر، اما الساحل المقعر فيعد من العوامل التي تسهم في تضرر الدولة الساحلية جغرافياً حيث يحول تقعر الساحل دون توسع مساحة المنطقة الاقتصادية الخالصة والجرف القاري[9]، فالساحل العراقي يتوسط كل من ساحلي الكويت وايران وهذا هو شأن الساحل الالماني في وقوعه بين ساحلي هولندا والدنمارك[10]، انظر خريطة (5). ان اللجوء الى استعمال مبدأ تساوي البعد في التحديد ليس من شأنه الا ان يزيدَ الأمرٌ سوءاً ويساهم في تضخيم وتعميق الاجحاف الذي اصاب العراق ومنعه من المشاركة بشكل عادل في المناطق البحرية المجاورة ، وقد توصلت محكمة العدل الدولية في حكمها في قضايا الجرف القاري لبحر الشمال عام 1969م الى التقرير بأن اسلوب تساوي البعد ليس قاعدة ملزمة من قواعد القانون الدولي ، وان في حالة السواحل المقعرة او المحدبة ما تم اللجوء الى مبدأ تساوي البعد فأنه كلما كان الشذوذ في خط الساحل أكبر كلما كانت المنطقة المراد تحديدها أبعد عن الساحل ولذلك تكون النتائج غير معقولة ، أن كل من المانيا والعراق

خريطة (3)

امتداد الساحل العراقي

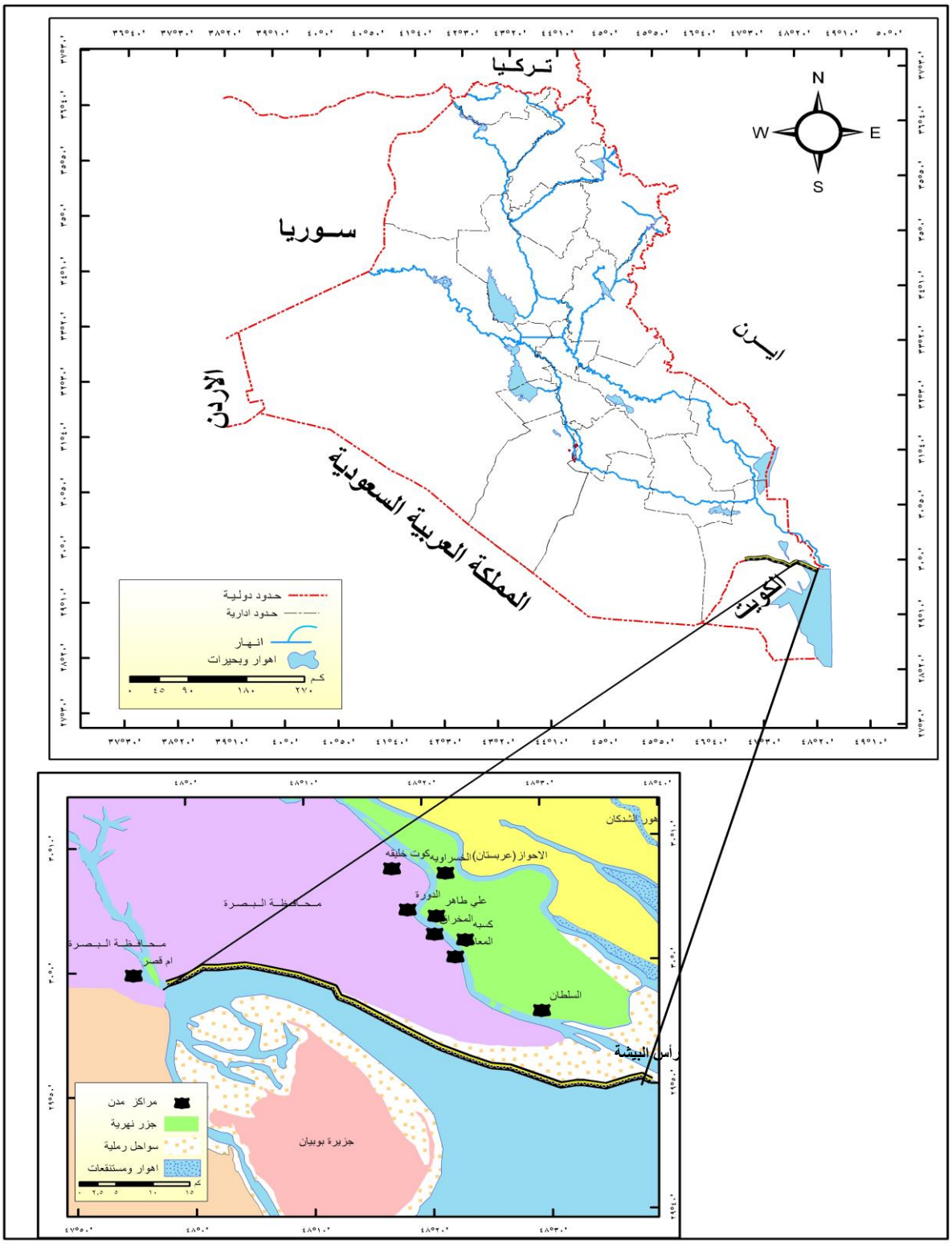

المصدر :من رسم الباحث بالاعتماد على :

خارطة محافظة البصرة ، 1992 ، مقياس 500000/1 وزارة النقل ، الشركة العامة لموانئ العراق ، قسم التخطيط والمتابعة.

خريطة (4)

شكل الساحل العراقي

المصدر: من رسم الباحث بالاعتماد على :

خضير سطم مكحول المعاضيدي ، اثر الظروف الطبيعية الجغرافية في القوى الدولة مع تطبيقات على الحرب العراقية الايرانية في جنوب العرب ، رسالة ماجستير (غير منشورة) كلية التربية(ابن رشد) ، جامعة بغداد ، 1989، ص134 .

خريطة (5)

حدود الجرف القاري بين دول بحر الشمال الدنمارك والمانيا وهولندا

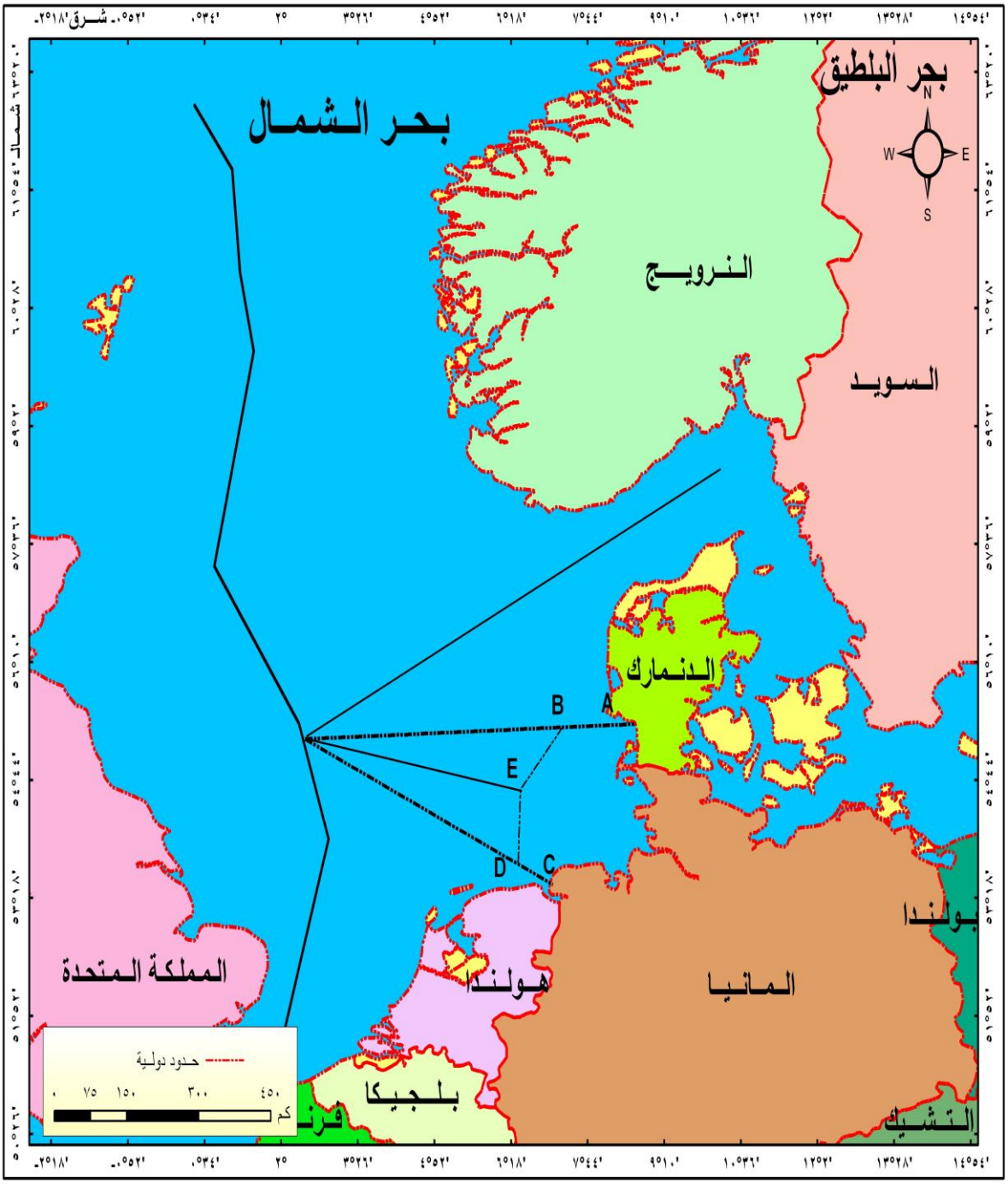

المصدر : من رسم الباحث بالاعتماد على :
جنان جميل سكر ، تحديد المجالات البحرية للدول الساحلية في الخليج العربي ، اطروحة دكتوراه (غير منشورة)، كلية القانون والسياسة ، جامعة بغداد ، 1978م ، ص73 .

يتشابهان في كون ان ليس لهما جرف قاري تطلان عليه وهو امر من شأنه إذ ما طبق مبدأ تساوي البعد في الحالتين سوف لايترك لهما سوى جزء صغير من الجرف القاري وهذا لايشكل تقسيم عادل للمنطقة [11] ، ولذلك استخدمت قاعدة خط الوسط من السواحل [12] .

اما فيما يخص المياه الاقليمية العراقية فلم يصدر أي تشريع معين يحدد بموجبه المياه الاقليمية ، لكن العراق أصدر تصريحاً رسمياً يحدد فيه سيادته على البحر الاقليمي ، ثم أصدر بياناً في عام 1957م اعلن فيه ملكيته للموارد الطبيعية الكامنة في قاع البحر وما تحته في منطقة البحر الملاصقة للبحر الاقليمي (الجرف القاري) [13] ، حيث حددت الجمهورية العراقية بحرها الاقليمي بـ (12ميلاً بحري) عقب صدور قانون تحديد المياه الاقليمية رقم (71) لعام 1958م ، هذا وقامت دول اخرى بهذا التحديد[14] ، منها الكويت التي تقابل ساحل العراق التي حددت في عام 1967م بحرها الاقليمي بـ (12ميلاً بحري)[15] ، انظر خريطة (6) .

وتجدر الاشارة ان قانون تحديد المياه الاقليمية العراقية رقم (71) لسنة 1958م لم يتناول كيفية رسم خط الاساس لاحتساب البحر الاقليمي العراقي وانما اشار فقط الا ان البحر الاقليمي يمتد مسافة بـ (12ميلا بحري باتجاه اعالي البحار مقاساً من ادنى حد لانحسار ماء البحر عن الساحل العراقي [16] .

واكد القانون على انه ليس في هذا القانون مايخل بالحقوق المقدرة دولياً للعراق في المنطقتين البحريتين المعروفتين بالمنطقة المتأخمة والامتداد القاري الواقعتين بعد البحر الاقليمي باتجاه اعالي البحار[17]، وكذلك اكد على حق العراق بالمنطقة المتأخمة والجرف القاري ، وعلى ان يكون البحر الاقليمي للعراق والفضاء الجوي الذي فوقه وقاع البحر وما تحت القاع خاضع لسيادة الجمهورية العراقية .

فالساحل العراقي يمكن تقسيمه الى ثلاثة اجزاء ، جزء مقابل للكويت يمتد من خور عبد الله ليفصله عن جزيرة وربة وبوبيان ، وجزء مجاور لايران يتمثل بمصب شط العرب في الخليج العربي ، وليس هناك حدود بحرية متفق عليها بين العراق وايران على الرغم من الحدود النهرية التي تم ترسيمها طبقاً لاتفاقية الجزائر لسنة 1975م ، والجزء الثالث هو جزء مواجه للبحر المفتوح [18] .

لقد حددت اتفاقية الامم المتحدة في المادة (76) لعام 1982م عرض الجرف القاري بـ (200ميل بحري) ، ألا ان اقصى عرض للخليج العربي لايزيد على (160ميل بحري)[19] ، لذا فان مسألة تحديد الجرف القاري والمنطقة الاقتصادية الخالصة مسألة منوطة بالدول المطلة على هذا الخليج .

ومن خلال ذلك فان العراق يقتسم مع كل من الكويت وايران مناطق البحر الاقليمي والجرف القاري المجاورة لسواحل هذه الدول وهي كما يبدو لم يتم مسحها بشكل دقيق على الرغم من المحاولات العديدة التي يبذلها البعض في هذا الشأن [20] .

خريطة (6)

حدود المياه الاقليمية العراقية والجرف القاري

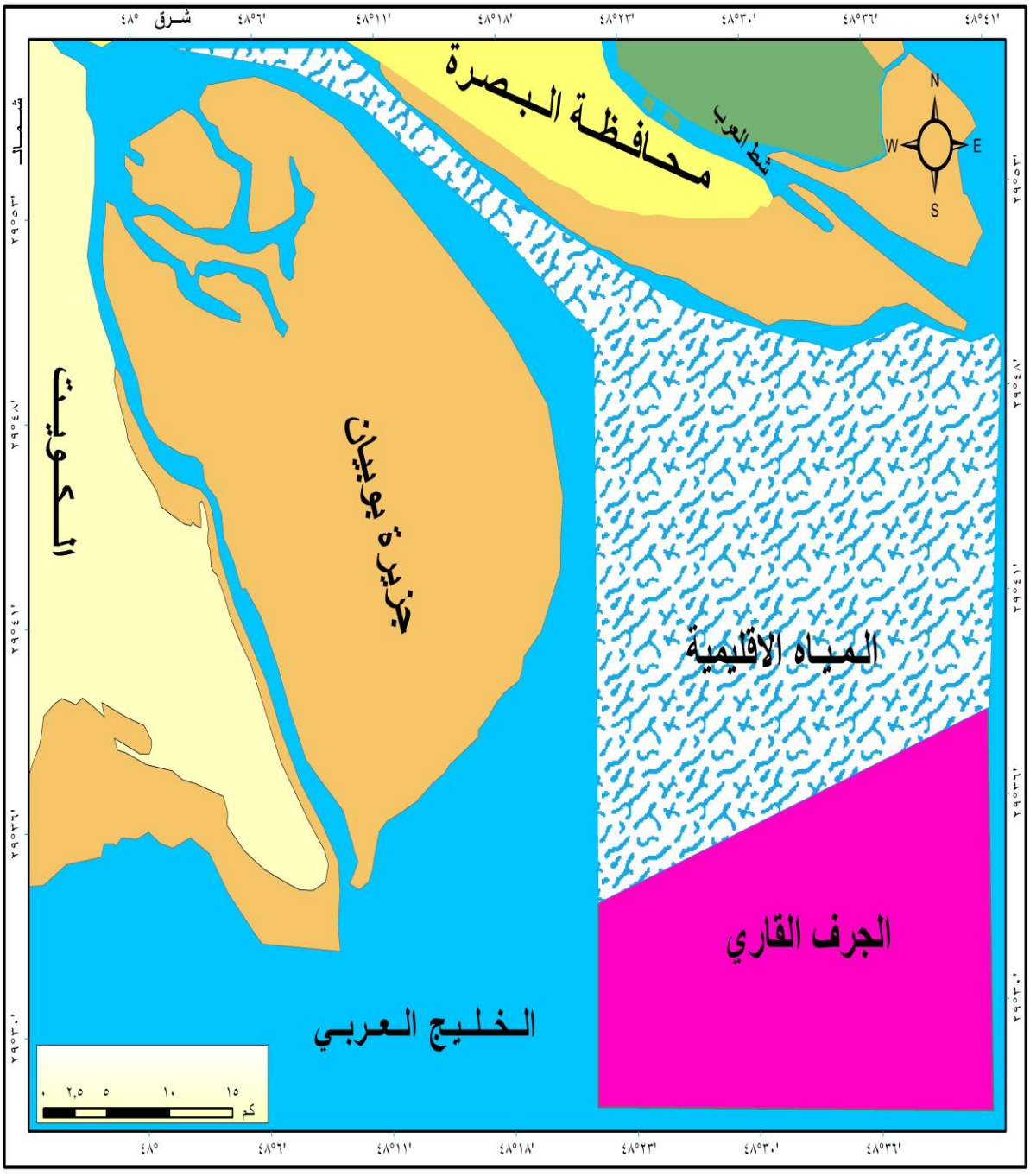

المصدر : من رسم الباحث بالاعتماد على :

1- جنان جميل سكر ، تحديد المجالات البحرية للدول الساحلية في الخليج العربي ، اطروحة دكتوراه (غير منشورة)، كلية القانون والسياسة ، جامعة بغداد ، 1978م ، ص55 .

2- شبكة الانترنيت الموقع:

http/www.moqatel .com/openshare/mops2/Gqrphgalle /document 1612

اولاً : - مشكلات ترسيم الحدود البحرية مع ايران

تمتد الحدود بين العراق وايران وبشكل عام من الشمال الى الجنوب [21]،من نقطة التقاء الحدود العراقية التركية وعلى مسافة 1200كم حتى نقطة التقاء شط العرب بالخليج العربي [22]، ويقع قريباً من تلك الحدود نهر دجلة داخل الاراضي العراقية ، وترفده بعض الروافد من الاراضي الايرانية ، فضلاً عن أنهار اخرى صغيرة تنبع من ايران وتصب في الاراضي العراقية من الشمال والوسط ، اما في الجنوب فيمتد شط العرب بين العراق وايران من التقاء نهري دجلة والفرات عند منطقة كرمة علي ويسير مسافة تزيد عن 100كم حتى يصب في الخليج العربي ، والمياه في حدود العراق الجنوبية مع ايران دار حولها صراع طويل بين البلدين وبدراسة ما يوجد لديهما من انهار وكميات من المياه لايمكن تسجيل ان اياً منهما يعاني نقصاً من هذا المورد في الماضي والحاضر لكن ذلك لايعني ان المياه لم تكن سبباً للنزاع بين البلدين في التاريخ الحديث والمعاصر او انها لن تكون سبباً للنزاع بين العراق وايران [23].

يعتبرشط العرب من اهم االانهار التي دار حولها الصراع بين البلدين الذي يتكون هذا النهرمن التقاء نهري دجلة والفرات في مدينة كرمة علي ومن ثم يصب في الخليج العربي [24]، يبلغ طول شط العرب من التقاه الجديد في الكرمة حتى مصبه حوالي 204كم [25]، وعرضه يتراوح بين كيلومتريين عند المصب وكيلومتر واحد عند البصرة [26] ، وعمقه يتغير بين المد والجزروكان يصب فيه نهر الكارون الايراني سابقاً قبل ان تعمل ايران على تحويل مصبه الى داخل الاراضي الايرانية [27]، انظر الخريطة (7) ، ولشط العرب اهمية جيوبولتيكية كبيرة للعراق بصورة عامة اذ يعد النهر الوحيد الصالح للملاحة في منطقة الخليج واهم منفذ عراقي مائي للاتصال الخارجي عبر البحار مع الدول الاقليمية والعالمية [28]، فضلاً عن ذلك فأن طبيعة الاراضي التي يسير فيها شط العرب هي سهول خصبة على الجانبين العراقي والايراني كما ان النهرقد حمل كميات كبيرة من الغرين كانت سبباً في خصوبة الاراضي التي يسير فيها شط العرب هي سهول خصبة على الجانبين العراقي والايراني كما ان النهرقد حمل كميات كبيرة من الغرين كانت سبباً في خصوبة الاراضي الواقعة على ضفته ومياه شط العرب مهمة للعراق جداً كونها تستخدم لري البساتين والمحاصيل الزراعية ، مع كونه وسيلة الاتصال والملاحة للعراق وايران [29].

وقد اطلقت ايران على شط العرب اسم Aruand Rud(اروند رود) أي النهر العظيم استناداً الى الاطالس الجغرافية المعتبرة[30]، وقد ذكره الجغرافيون العرب باسماء مختلفة فسموه دجلة العوراء ودجلة البصرة[31].

اما اسم شط العرب فأن اول ذكر له جاء في (سفرنام ناصرخسرو) الذي زار البصرة عام 1051م حيث ورد فيها "يلتقي دجلة والفرات عند حدود مدينة البصرة وتلتقي بها ايضاً قناة الحويزة فيسمى النهرحينئذ شط العرب" ، ولشط العرب تابع واحد هو نهر الكارون كان يصب في ضفته اليسرى عند مدينة المحمرة بواسطة قناة اصطناعية في قناة الحفار ، ويذكر المقدسي ان هذه القناة التي اطلق عليها اسم النهر العضدي قد

خريطة (7)
شط العرب

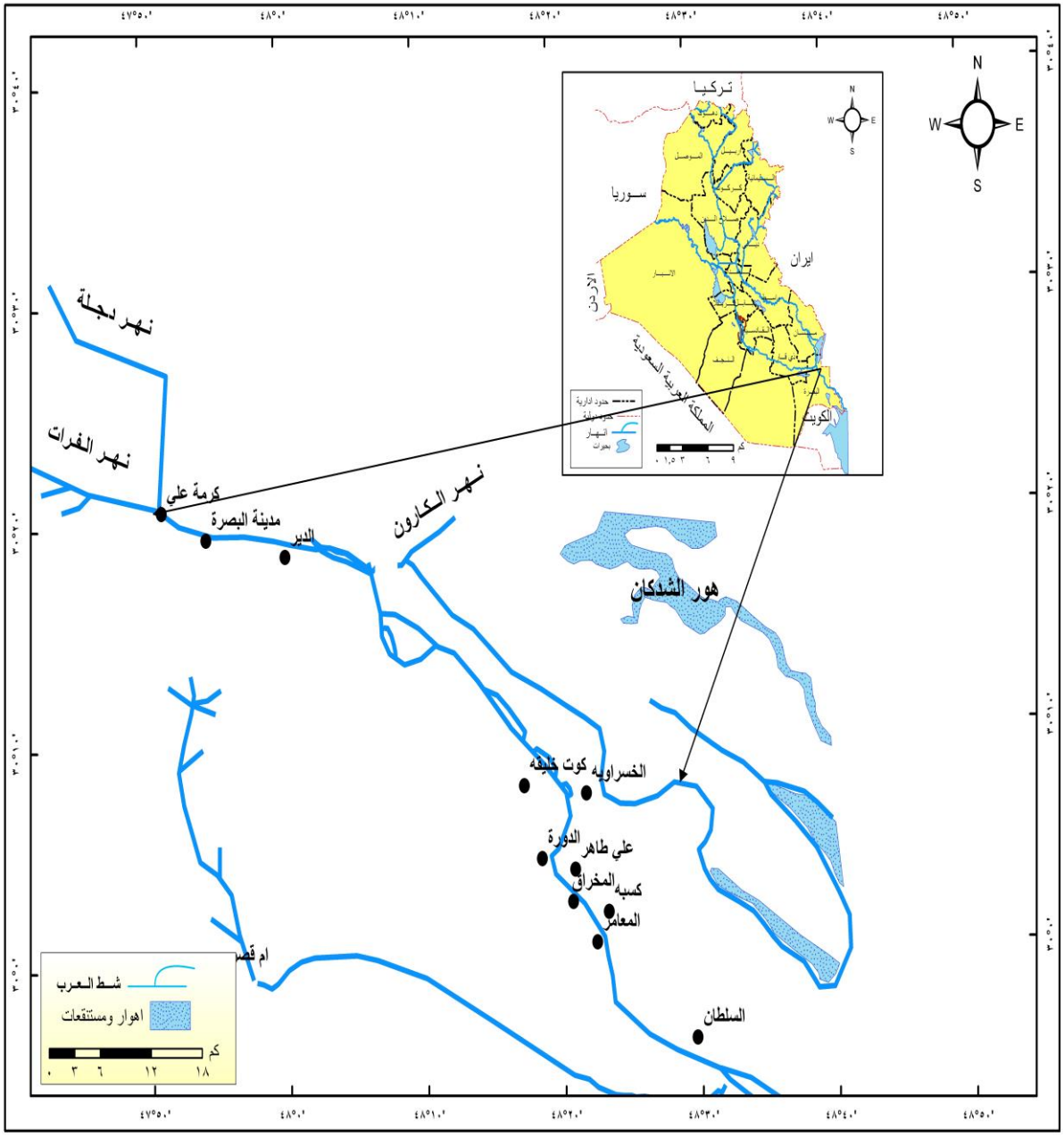

المصدر: من رسم الباحث بالاعتماد على :

سرحان نعيم الخفاجي ، تغيرات مجرى شط العرب واثرها على الاراضي العراقية ، مجلة كلية الاداب ، جامعة المثنى ، العدد (93) ، بدون سنة ، ص439 .

شقها عضد الدولة البويهي [32]، وقبله اطلقواعليها اسم (النهر الجديد) وكانت تُسير السفن القادمة من البصرة الى الاحواز [33]. وكان قبل حفر القناة التي جعلته يصب في شط العرب يصب في الخليج العربي مباشرةً عن طريق نهر بهمشير لذلك كانت السفن الذاهبة من البصرة الى الاحواز تتوجه الى الخليج العربي ثم تعود فتدخل نهر بهمشير فنهر كارون لتصل الى الاحواز [34]، ونهر الكارون يزود شط العرب

بالمياه العذبة قبل ان تقطعه ايران في موسم الصيف وذلك لقلة مياه دجلة والفرات في هذا الموسم مخففاً بذلك ملوحة المياه فيه ، وقد قامت السلطات الايرانية حينها بانشاءعده سدود على النهر يبلغ عددها سبعاً عدا تلك التي بنيت على روافده لخزن المياه وارواء الاراضي ، فأدى ذلك الى تقليل المياه العذبة الواردة الى شط العرب وزيادة الملوحة في مياهه واثر بالتالي على بساتين النخيل التي تروى على ضفافه [35]، الى ان قامت في السنوات الاخيرة بقطعه تماماً وتحويل مجراه الى داخل الاراضي الايرانية وكان المشروع الايراني القاضي بتغيير المجرى الحالي لنهر الكارون واعادته الى مجراه القديم يعود تاريخه الى عام 1974م ، عندها كان النهر يمتاز بسرعة جريانه ، ووفرة مياهه وقوة انحداره ، الا ان بسبب تراكم الترسبات الكثيرة التي كان ينقلها صعبت الملاحة فيه وبدأت تظهر على مناطق يابسة على شكل جزر تسمى في ايران حالياُ بالسدود اهمها سد المحمرة قرب المصب القديم لنهر الكارون حيث كان يسمى بالسد الداخلي ثم سد الفاو قرب مصبه في شط العرب والذي كان يسمى بالسد الخارجي وعلى هذا الاساس أسست دائرة ميناء البصرة عام 1919م التي أخذت على عاتقها بتطهير شط العرب ورفع الترسبات حتى تجعله صالحا في دخول البواخر من الخليج العربي الى كل من عبادان والبصرة [36].

ونهر الكارون من الانهار التي تنبع من جبال ايران الجنوبية ويمر بسهول منطقة الاحواز ثم يسير باتجاه مدينة المحمرة حتى مصبه القديم في شط العرب ، انظر الخريطة رقم (8) .

وهو من اهم روافد شط العرب سابقاً ، وطوله من المنبع الى المصب (200كم) ويمتاز بسرعة جريانه حيث كان يزوده الشط بكمية مياه تبلغ حوالي 27مليارمتر مكعب ، والمياه التي كانت تصل شط العرب من نهر الكارون اكثر من كمية المياه التي تتدفق فيه من التقاء نهري دجلة والفرات ، الا ان ايران اقامت عدداً من السدود والخزانات على نهر الكارون وادت تلك المشاريع الى انخفاض كمية المياه المتدفقة في شط العرب لدرجة كبيرة وزيادة الملوحة فيه [37].

وفي عام 2008م لم يعد نهر كارون يزود شط العرب بالمياه من خلال بناء سد كونكريتي وتحول مجرى المياه الى نهر بهمشير داخل الاراضي الايرانية لري الاراضي الزراعية هناك .

ومن اهم المشكال السياسية العالقة بين العراق وايران هي مشكلة ترسيم حدودهما المائية والمتمثلة اولاً في شط العرب حيث لاتوجد مثابات واضحة يثبت فيها الحدود النهائية للحد المائي بين العراق وايران ، رغم وجود العديد من المعاهدات التي عقدت بينهما[38]، فقد عقدت معاهدات عدة سابقة لم تتطرق الى ترسيم

خريطة (8)

موقع نهر الكارون

المصدر : من رسم الباحث بالاعتماد على :

1- دلال عايد كامل ، تقويم جغرافي لايرادات العراق المائية من نهر الفرات – دراسة في الجغرافية السياسية ، رسالة ماجستير (غير منشورة) ، كلية التربية للبنات ، جامعة الكوفة ، 2012 ، ص43 .

2- شبكة الانترنيت الموقع:

Http// www/upoad.Wikimedia . org / wilkipedia/ commons/b/ba/%2525D8

الحدود في شط العرب[39]، اولها معاهدة عام 1935م ثم جاءت بعدها معاهدة اماسية سنة 1955م وهي اول معاهدة بين الدولة العثمانية والدولة الصفوية[40]، التي نصت على ان الحدود في منطقة شهرزور(السليمانية) يجب ان تحدد وان تترك ولاية قارص وقلعتها الى الدولة العثمانية ، واكدت معاهدة 1613م على الابقاء على القلاع والبقاع الموجودة بين الدولة العثمانية وعلى عدم التعرض لها وعلى

ضرورة مراعاة الحدود التي تم الاتفاق عليها وبعد خمس سنوات عقد الطرفان اتفاقية اخرى اقرت ما سبقها من احكام وعهود[41].

في عام 1639م تم عقد معاهدة زهاب بين العراق العثماني وفارس التي رسمت الحدود بشكل عام الا انها تركت الاشارة لتحديد الحدود في شط العرب[42].

اهتمت هذه المعاهدة بالعامل الجغرافي والعامل البشري وراعت الامكانيات التقنية لتنظيم عملية التحديد فجاءت الحدود على شكل مناطق او مدن حدودية بحيث تركت مدن درنه ، وجصان ، وبدرة ، ومندلي ، ودرتنك ، مع السهول الواقعة بين درتنك وسرمنيل ، والقرى والبلاد الواقعة غربي زنجير حتى قلعة سالم في ضواحي شهرزور وقلعة قزلجة وتوابعها وكذلك قبيلتي ضياء الدين وهاروني من عشائر الجاف بالاضافة الى جميع القلاع والجبال والاراضي الواقعة في ولاية كل من اخسسة وقارص ، وان شهرزور وبغداد والبصرة تحت سيادة الدولة العثمانية[43].

ثم جاءت معاهدة كردن سنة 1746م واشارت هذه المعاهدة الى مشكلة الحدود التي اكدتها معاهدة زهاب[45]، والتي سبقتها معاهدة ارضروم الاولى سنة 1923م فحددت هذه المعاهدة الحدود بشكل عام[46].

وان معاهدة سنة 1727م بين الدولة العثمانية وامير اشرف وارث الدولة الصفوية تعطينا دلالة واضحة عن عدم تحديد تبعية شط العرب وسكان ضفافه بين الدولة الصفوية و الدولة العثمانية وجاء في مادته السابعة (ان منطقة الحويزة لقربها من البصرة وقيام بعض العشائر باعمال الشقاة وقطاع الطرق مع نزاعهم وجدالهم قررت الدولة العثمانية احتلالها وتتعهد الدولة الفارسية بعدم التدخل عند قيام العثمانين بذلك [47].

ان عدم التطرق الى شط العرب يعتبر ذلك واقعاً بان شط العرب ملك للدولة العثمانية وان الحدود الفارسية العثمانية بعيدة عنه تماماً [48]، فاستند العراق في اثبات حقه في شط العرب حتى معاهدة ارضروم الثانية عام 1847م والمادة الاولى من بروتوكول الاستانة سنة 1913 م ، ومحاضر جلسات كومسيون لتحديد الحدود سنة 1914م [49] ، انظرخريطة (9) .

وبهذا تم تحديد الحدود بحيث جعلت شط العرب وجزره خاضعة للسيادة العراقية عدا بعض الاستثناءات تعود للدولة الفارسية اهمها ما يأتي :

1- جزيرة محلة والجزيرتين الواقعتين بين جزيرة محلة والضفة اليسرى من شط العرب .
2- الجزر الاربعة الواقعة بين شطيط وماوية والجزيرتين الواقعتين مقابل منكوجي والتابعتان لجزيرتي عبادان .

3- جميع الجزر الصغيرة الموجودة (وقت توقيع الاتفاقية) والتي تتكون فيما بعد مما يتصل عند هبوط الماء بجزيرة عبادان او في الاراضي الفارسية الايرانية الى اسفل نهر ناز الله[50].

خريطة (9)

الحدود في شط العرب حسب بروتوكول الاستانة 1913م ومحاضر جلسات كومسيون لتحديد الحدود عام 1914م .

المصدر : من رسم الباحث بالاعتماد على :

1- حسام حميد شهاب المشهداني ، تحديد المجالات البحرية العراقية على الخليج العربي ، رسالة ماجستير (غير منشورة) ، المعهد العالي لدراسات الدولية ، 2005م ، ص100.

2- محمد محمود ابراهيم الديب ، الجغرافية السياسية – منظور معاصر ، ط6 ، مكتبة الانجلو المصرية ، 2008م ، مصر ، ص667 .

ثانياً :- مشكلات ترسيم الحدود البحرية العراقية مع الكويت

تقع الكويت الى الجنوب من العراق وكانت تعتبر قائمقامية تابعة لولاية البصرة [51]، واشار المقيم السياسي البريطاني عام 1876م الى ان الكويت ميناء عثماني تابع الى ولاية البصرة يقع على الخليج العربي ، انظر خريطة (10) ، وقد تم توقيع اتفاقية تسمى (المانعة) بين بريطانيا وشيخ الكويت صباح المبارك في عام 1899م تنص على (ان لاتنقل ملكية ارض قائمقامية الكويت او التنازل عنها او أي جزء منها او تاجيرها او رهنها او التنازل عنها لاي دولة اجنبية او رعاياها من غير موافقة مسبقة من الحكومة البريطانية الا مقابل مبلغ قدره (5000)جنيه استرليني دفعة مقطوعة وان يتقاضى مساعدة سنوية من بريطانيا لاتتجاوز (200) جينه استرليني)[52] .

كان ولايزال للجغرافية السياسية دورمهم في طبيعة العلاقات السياسية والاقتصادية والاجتماعية بين الكويت والعراق بسبب الجوار الجغرافي بينهما ، وتعمل العلاقات بين البلدين خصوصية واضحة في جميع المجالات وهي مشوبه بالتهديد والخطر والاعتراف المشروط من قبل العراق بالكويت في بعض الاوقات والتناقضات وعدم الاعتراف بالكويت في اوقات اخرى ، والمتابع للعلاقات بين الكويت والعراق وتحديداً الاعتراف بالحدود بين البلدين ، يجدها قد مرت بمراحل عدة ابتداءاً من اتفاقية العقير لعام 1922م ، مروراً باتفاقية عام 1932م والتي اكدت عليها اتفاقية عام 1963م وانتهاء بقرارات مجلس الامن وتشكيل لجنة ترسيم الحدود بين البلدين عام 1991م [53].

و يعد (قطاع وادي الباطن) احد المشاكل الحدودية فيما اذا يسيرخط الحدود على وجه مستقيم او يأخذ شكلاً معوجاً كما تبين ذلك من احداث عام 1923م التي كانت علاقة المشاكل حول الحدود ، وهنا برزت هذه المشكلة والتي طرحت على طاولة النقاش والصراع السياسي بين البلدين حيث اثير السؤال حول حل هذا الامرفي "هل ان خط الحدود يسيرعلى طول احد ضفتي الوادي ام في باطنه؟" ، والتفسيرات المطروحة لبيان خط الحدود في هذا القطاع تشيرالى تقسيم وادي الباطن بالتساوي لكن لايوجد تفسير معين يتم بموجبه توضيح الخريطة المرسومة لهذا الغرض والتي تم انتاجها عام 1923م والخاصة باتفاقية العام هذا حتى ان الخريطة اصبحت بحد ذاتها مشكلة فيما اذا كانت هي جزء من الاتفاق وبالتالي لابد من دخولها في اطار نص المادة 31/ 2ب من معاهدة فينا الخاصة بهذه المشاكل[54].

ان المصادرالرسمية البريطانية تلحق هذه الخريطة بمذكرات كوكس عام 1923م و1932م وتشير بأنه تم اكمالها في مكتب (simla) التابع لحكومة الهند عام 1925م ، ويفترض ان هذا التاريخ غيرالصحيح ، وان الخريطة تم اتمامها في تاريخ مبكر الا انه لاتتوافق مع مضمون المادة 31/2ب من معاهدة فينا لقانون المعاهدات والتي اشارت الى ان الوثيقة التي يتم تصحيحها من جانب واحد وتشكل

جزءاً لايتجزأ من المعاهدة لايمكن النظر فيها باعتبار ان الجانب الاخر يمكن ان يطعن في صحتها ، ان هذه الخريطة يبدو انها مرتبطة بمضمون المعاهدة وبالعودة الى مشكلة موضوع البحث نجد ارتباطاً بين هذه الخريطة والاتفاق التي تم عقده عام 1923م والذي حصل على قبول من كلا الطرفين لذا يمكن القول ان هذه الخريطة ما

خريطة (10)

التقسيمات الادارية لولايات البصرة وتقع ضمنها قائمقامية الكويت

المصدر :

محمد ثامر السعدون الحدود البحرية العراقية ، اطروحة دكتوراه (غير منشورة) ، كلية القانون ، جامعة بغداد ، 2006م ، ملحق رقم (2) .

وضعت الا للأستعمال الرسمي الحكومي فقط ، وظهورها لاحقاً مع المعاهدة والاتفاقيات المعقودة دليل بارز بعدم وجود الثقة فيها لذا تعاملت السلطات البريطانية معها على انها لاتمتلك اوصاف الحدود

الوارد بها ، فاصبح لها الحق في التخلي عنها واستخدامها كأداة تنظيم داخلي بين المستعمرات البريطانية فقط .

ومن المشاكل الاساسية الاخرى المتنازع عليها هي تغيير تعبير(جنوب خط عرض سفوان) هو بداية خط الحدود الذي يسير من وادي الباطن في الاتجاه الشرقي والذي لم يقصد به الخط الذي يتبع مساره الى الشرق ، وهذا القطاع يشكل رقعه ارضية كبيرة تقع على بعد ميل واحد جنوب خط سفوان ، وتحركت الكويت لرسم الحدود بهذا القطاع حين اشارت اليه رسالة حاكم الكويت عام 1932م الى الخارجية العراقية تم ضمها من قبل العراق في عام 1932م بأعتبارها جزء لا يتجزء من السيادة العراقية ، ومرة ثانية في باريس 1939 م لأسباب مجهولة ، وفي يونيو 1940م طالب الوكيل السياسي للكويت بضرورة اعادة الوضع مرة اخرى بحيث يمتد مع الحدود السابقة حيث رأى ان هذه الرقعة التي تبعد 25كم عن الاراضي العراقية تشكل النقطة الحقيقية لخط الحدود وان هناك نقاط اخرى للعلامات الارضية تشير الى ثبات الحدود مثل اخرنخلة جنوب سفوان والتي تعد دليلاً على موقع خط الحدود جنوب خط عرض سفوان وبهذا اقترحت السلطات البريطانية عدة مقترحات وذلك في اتصالاتها مع العراق عام 1940م منها اقامة مكتب صغير يقع على جنوب سفوان وتثبيته كخط للحدود ، وفي عام 1950 م تمت الموافقة عليه من قبل الحكومة العراقية بضغط بريطاني واعتبر ان للموقع المتواجد على بعد ميل واحد جنوب سفوان يشكل وصفاً دقيقاً للحدود ، وهكذا عينت نقاط مختلفة لسير خط الحدود ، اهمها تلك التي تقع جنوب مكتب جمارك سفوان والتي تم أنشائها في 25يونيو 1940م ،وهنا حظي الاقتراح هذا بتأييد حاكم الكويت ، الا انه من غير الواضح ان هذا التعيين لجنوب سفوان قد تم تطبيقه على ارض الواقع وهكذا بقيت هذه المشكلة من غير تسوية حتى جاءت لجان الحدود التابعة للامم المتحدة عام 1991م فحددت هذا القطاع على وجه التحديد الدقيق [55].

اما المشكلة الحدودية الثالثة فهي تلك التي تتعلق بسير خط الحدود في القطاع الممتد من سفوان حتى التقاء خور الزبير بخور عبد الله ، انظر خريطة (11) ، فالعبارات المستخدمة في اتفاقية 1923م –1932م بسير خط الحدود بعد نقطة جنوب خط عرض سفوان في الاتجاه الشرقي مروراً بجنوب سفوان تاركاً سنام وام قصر للعراق ثم يسير حتى التقاء خور الزبير بخور عبدالله .

واحتوت هذه العبارات على غموض كبيرعند لتحديد المسار الصحيح لخط الحدود هنا ، فهل هو يسير على خط مستقيم ابتداءاً من جنوب سفوان حتى نقطة التقاء خور عبد الله بخور الزبير، ام يسير مباشرة مع نقطة تقع جنوب سفوان الى جنوب ام قصر، ومن هناك الى جنوب شرق الألتقاءً بالخورين ، وفي واقع الامر تبين من المحاولات التي بذلت لترسيم الحدود في هذا القطاع احتواء اتفاق الحدود على اخطاء

جغرافية وقد اعتقدت السلطات البريطانية ان الخط المستقيم يمكن ان يمرعلى بعد ميل واحد جنوب كل موقع حتى يتلاقى مع الخورين[56].

خريطة (11)

خط الحدود الممتد من سفوان الى نقطة التقاء خور عبد الله بخور الزبير

المصدر: من رسم الباحث بالاعتماد على :

1- الهيئة العامة للمساحة ، خريطة العراق الطوبوغرافية ، بغداد ، 2008.

2- كاظم عبد الوهاب حسن الاسدي ، تأثيرات العوامل الصناعية الاساسية في محافظة البصرة وانعكاساتها على تلوث البيئة ، اطروحة دكتوراه (غير منشورة)، كلية الاداب ، جامعة البصرة ، 1998م ، ص81.

والمشكلة الرابعة تكمن في تحديد خور عبد الله طبقاً لاتفاقيات الحدود 1923م،1932م حيث تم تحديد السيادة على بعض الجزر المتواجدة في الخليج وهي (وربه ، وبوبيان) باعتبارها تخص الكويت مع استبعاد تعيين الحدود في خورعبد الله ، ومع ان المناقشات التي اجريت في هذا الخصوص كانت مفيدة وضرورية وقد نتج عنها رغبة فيما اذا كانت هناك حاجة لمعاهدة اخرى يعتمد عليها عند التفسير، الا انه يلاحظ انه عدم وجود أي اتفاقيات اخرى توضح مسار الحدود على ساحل الخليج بصورة صريحة او ضمنية ويلاحظ ان الخريطة الملحقة بأتفاق عام 1913م توضح بداية سير خط الحدود الحقيقي بين وربه والاراضي العراقية وينتهي على الخليج جنوب شرق بوبيان ، وان هذا الخط يقصد منه اعطاء السيادة الكويتية على الجزر ، الا أن هذا الاتفاق لم يتم التصديق عليه ، وان الخط المبين لم يحظ موافقة الطرفين ، وفيما يخص مقترحات بريطانيا عامي 1940م،1951م فانها قد تعاملت مع مشكلة تحديد مسار الحدود على طول خور عبد الله بحذر حيث انها رأت ان الحدود تسير مع خط التالوك الى البحر المفتوح وهذه الفكرة اوجدها المستشار البريطاني في العراق ووزير الداخلية والتي تقدم بها وزارته للحكومة عام 1937م ومع ذلك لايوجد دليل على قبول العراق او الكويت بهذا القول وهذه هي اهم نقاط الخلاف بين العراق والكويت وحتى اللجنة التي شكلها مجلس الامن اقرت بعدم وضوح الاقتراحات اوالمفاوضات بين الدولتين وحتى الخرائط الموضوعة لهذا الشأن [57] .

الاستنتاجات

1- ان الخليج العربي بحراً مشتركاً للدول المطلة عليه بحيث يصبح هناك تعاون بين دوله وخاصة العراق وجيرانه يتفق مع ما يسمى بالظروف الخاصة ومبادئ العدالة والانصاف ومن بين اوجه التعاون تلك الاتفاق على تنظيم الاستفادة من الثروة السمكية بالاضافة الى تقديم خدمات الموانئ الى جميع دول المنطقة .

2- ان احالة قضية المشاكل الحدودية مع كل من العراق وايران والكويت الى محكمة العدل الدولية سوف تحقق نتائج جيدة لان وضع الساحل العراقي اكثر تعقيد من الساحل الالماني الذي استفادت المانيا بموجبه ومن قرار محكمة العدل الدولية لانه لو طبق مبدأ خط الوسط على المانيا لكان قد حرمت من مساحات بحرية كبيرة مع ان عرض النزاع على محكمة العدل الدولية امراً اختيارياً يجب بموجبه الحصول على موافقة جميع اطراف النزاع .

3- لم يتم التطبيق الفعلي لمبدأ الانصاف والمشاركة في حل المشاكل الحدودية بين كل من العراق وجيرانه الكويت وايران.

التوصيات

1- ان الحل النهائي لمشكلة الحدود البحرية العراقية هو ابرام معاهدة بين كل من العراق وايران والكويت من اجل اعادة رسم خطوط الاساس والبحار الاقليمية والمناطق الاقتصادية الخالصة لكل طرف بحيث تراعي هذا الاتفاق باواضاع كل دولة وحاجة سكانها وضرورات الدفاع والامن وطول السواحل وطبيعة شط العرب وخور عبد الله .

2- على العراق المباشرة العراق ببناء ميناء الفاو الكبير في خور عبد الله والذي يساعد في حفظ حصة العراق في الملاحة البحرية في هذه القناه الملاحية .

3- انشاء لجنة ثلاثية عراقية كويتية ايرانية لضمان حسن الملاحة في شط العرب وخور عبد الله تقوم بدراسات وتقدم توصيات لغرض دعم سبل التكافل والفائدة القصوى بين هذه المنطقة .

4- اقامة علاقات طيبة بين العراق وجيرانه على اساس المصالح المشتركة وحسن الجوار خاصة مع ايران والكويت وتكثيف الجهود الدبلوماسية من اجل استرجاع حقق العراق في شط العرب التي فقدها العراق بسبب الحروب .

المصادر

1. سلمان الدركزلي ، جغرافية العراق والاقطار المجاورة العسكرية ، مطبعة البرهان ، بغداد ، 1956م ، ص334.
2. صبري فارس الهيتي ، الخليج العربي(دراسات في الجغرافية السياسية)، منشورات وزارة الثقافة والفنون ، بغداد ، 1978 ، ص286 .
3. حميد غالب عجيل السكيني ، تطور النقل بالسيارات في العراق بين سنتي1950– 1980 ، رسالة ماجستير (غير منشورة) ، كلية التربية ، جامعة البصرة ، 1988م ، ص65 .
4. صبري فارس الهيتي ، الخليج العربي (دراسات في الجغرافية السياسية)، مصدر سابق ، ص226.
5. كاظم فنجان الحمامي ، نحو تطوير الموانئ العراقية والارتقاء بها ، المؤسسة العراقية للدراسات الستراتيجية ، تحت طبع ، ص34 .
6. عماد صادق العزاوي ، ساحة العمليات البحرية العراقية ، دراسة (غير منشورة) كلية الاركان ، بغداد ، 1994م ، ص15 .
7. محمد محي عيسى الهيمص ، المقومات الجغرافية واثرها في الامن الوطني العراقي ، اطروحة دكتوراه (غير منشورة) ، كلية التربية ، الجامعة المستنصرية ، 1996م ، ص30 .
8. جنان جميل سكر ، تحديد المجالات البحرية للدول الساحلية في الخليج العربي ، اطروحة دكتوراه(غير منشورة) ، كلية القانون والسياسة ، جامعة بغداد ، 1978م ، ص334 .
9. محمد عبد الرضا عبد جاسم ، اهمية المساحات البحرية المتجاورة للدول المتضررة جغرافيا (العراق – الاردن – البحرين) ، اطروحة دكتوراه (غير منشورة)، كلية الاداب ، جامعة الكوفة ، 2013 ، ص12 .
10. جنان جميل سكر ، تحديد المجالات البحرية للدول الساحلية في الخليج العربي ، مصدر سابق ، ص336 .
11. جنان جميل سكر ، مصدر سابق ، ص 336 ، 337 ، 338، 340 .
12. محمد محمود ابراهيم الديب ، الجغرافية السياسية منظور معاصر، مصدر سابق ، ص711 .
13. عبد الحميد عبد المجيد القيسي وبشير ابراهيم الطيف ، مشاكل البحر الاقليمي والجرف القاري في الخليج العربي ، مجلة الاداب ، جامعة بغداد ، ج2 ، عدد88 ، 2009م ، ص427 .
14. اكرم الوتري ، الوجيز في القانون الدولي للبحار ،ط1، موسوعة القوانين العراقية ، بغداد ، 2008 م ، ص43 .
15. عبد الحميد عبد المجيد القيسي وبشير ابراهيم الطيف ، مشاكل البحر الاقليمي والجرف القاري في الخليج العربي ، مجلة الاداب ، جامعة بغداد ، ج2 ، عدد88 ، 2009م .
16. عبد الحميد عبد المجيد القيسي وبشير ابراهيم الطيف ، المصدر سابق ، ص427 .
17. اكرم الوتري ، الوجيز في القانون الدولي للبحار ، مصدر سابق ، ص35 .
18. محمد محي عيسى الهيمص ، المقومات الجغرافية واثرها في الامن الوطني العراقي ، مصدر سابق ، ص35 .
19. محمد ثامر السعدون ، خط الاساس العراقي ، مجلة العلوم القانونية ، كلية القانون ، جامعة بغداد ، المجلد 23 ، العدد 1 ، 2008م ، ص199 .

20. حسام حميد شهاب المشهداني ، تحديد المجلات البحرية العراقية على الخليج العربي ، رسالة ماجستير (غير منشورة) ، المعهد العالي لدراسات الدولية ، الجامعة المستنصرية ، بغداد ، 2005م. ص85 .
21. جنان جميل سكر ، تحديد المجالات البحرية للدول الساحلية في الخليج العربي ، مصدر سابق ، ص 334.
22. عبد المالك خلف التميمي ، المياه العربية– التحدي والاستجابة ، مركز دراسات الوحدة العربية ، ط1 ، بيروت ، 1999م ، ص139 .
23. Biger , Gideon , The Encyclopedia of International Boundaries factsonfile , 1995 , isBN, 0-8160-3233-5
موقع ويكبيديا يقول ان حدود العراق 1458كم .
24. فلاح شاكر اسود ، تحديد الحدود العراقية الايرانية بين سنتي 1939– 1875م ضمن كتاب اضواء على العلاقات العراقية الايرانية ، ج2 ، مقالات وابحاث امانة الدراسات والبحوث ، بغداد ، بدون سنه ، ص123 .
25. عبد المالك خلف التميمي ، المياه العربية– التحدي والاستجابة ، مصدر سابق ، ص139 .
26. جاسم محمد خلف ، محاضرات في جغرافية العراق الطبيعية والاقتصادية والبشرية ،ط1، بغداد ، 1961 ، ص183 .
27. سلمى جلال خليل ، الملاحة في نهر دجلة بين بغداد وكرمة علي ، رسالة ماجستير (غير منشورة) ، كلية الاداب ، جامعة بغداد ، 1989م ، ص74 .
28. جاسم محمد خلف ، محاضرات في جغرافية العراق الطبيعية والاقتصادية والبشرية ، مصدر سابق ، ص183.
29. ناجي علوش ، الوطن العربي الجغرافية الطبيعية والبشرية ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ،1986م ، ص61 .
30. عمران راضي ثاني اللامي ، تاثيرات بعض الخصائص البحرية للخليج العربي على هيدرولوجية الجزء الشمالي لمجرى شط العرب ، رسالة ماجستير (غير منشورة) ، كلية الاداب ،2009م جامعة البصرة ، ص42 .
31. عبدالمالك خلف التميمي ،المياه العربيه– التحدي والاستجابه ،مصدرسابق ،ص142.
32. مصطفى عبد القادر النجار ، التاريخ السياسي لمشكلة الحدود الشرقية للوطن العربي في شط العرب – دراسة وثائقية ، مطبعة الموانئ العراقية ، البصرة ، 1974م ،ص31، 32 .
33. سري محمود المدرس ، تطورات الملاحة في شط العرب ، موسوعة البصرة الحضارية المحور الجغرافي ، منشورات البصرة ، البصرة ، 1988م ، ص294 .
34.مصطفى عبد القادر النجار ، التاريخ السياسي لمشكلة الحدود الشرقية للوطن العربي في شط العرب – دراسة وثائقية ،مصدر سابق ، ص 31– 34 .
35. محمد طارق الكاتب ، شط العرب وشط البصرة والتاريخ،ط1، مطبعة مصلحة الموانئ ، البصرة ، 1971 ، ص151 .
36. مصطفى عبد القادر النجار ، التاريخ السياسي لمشكلة الحدود الشرقية للوطن العربي في شط العرب – دراسة وثائقية ، مصدر سابق ، ص34 .
37. مجلة العربي ، مقالة بعنوان ، مياه الخليج المالحة تهدر مياه شط العرب العذبة ، العدد 129 ، 1969م ، ص141 .

38. مصطفى عبد القادر النجار ، التاريخ السياسي لمشكلة الحدود الشرقية للوطن العربي في شط العرب ، مصدر سابق ،ص25.
39. خالد العزي ، مشكلة الانهار الحدودية المشتركة بين العراق وايران ، الاتحاد العام لنساء العراق ، امانة الدراسات والبحوث ، بغداد ، 1983،ص45.
40. شاكر صابر الضابط ، العلاقات الدولية ومعاهدات الحدود بين العراق وايران ، دار البصري ، بغداد ، 1966 ، ص84 .
41. مصطفى عبد القادر النجار ، التاريخ السياسي لمشكلة الحدود الشرقية للوطن العربي في شط العرب ، مصدر سابق ، ص84.
42. خالد العزي ، التطور التاريخي للنزاع العراقي الايراني حول الحدود ، صحيفة الجمهورية البغدادية ، العدد 19 ، 1980 ، ص144 .
43. حميد جواد حسن الخطيب ، الحدود العراقية – الايرانية والوضع القانوني لشط العرب ، رسالة ماجستير (غير منشورة) كلية القانون والسياسية ، جامعة بغداد ، 1972 ، ص63.
44. مصطفى عبد القادر النجار ، التاريخ السياسي لمشكلة الحدود الشرقية للوطن العربي في شط العرب ، مصدر سابق ، ص60.
45. خالد يحيى العزي ، مشكلة شط العرب في ظل المعاهدات والقانون ، ط2 ، بغداد ، 1981 ، ص18 .
46. فلاح شاكر اسود ، مشكلة الحدود الشرقية للوطن العربي ، اضواء على العلاقات العراقية الايرانية ، ج1 ، مقالات وابحاث اعداد امانة الداسات والبحوث ، بغداد ، لاتوجد سنة طبع ، ص144 .
47. جابر ابراهيم الراوي ، الحدود الدولية ومشكلة الحدود العراقية الايرانية ، مطبعة دار السلام ، بغداد ، 1975م .، ص217 .
48. شاكر صابر الضابط ، العلاقات الدولية ومعاهدات الحدود بين العراق وايران دار البصري ، بغداد ، 1966 ، ، ص41
49. جابرابراهيم الراوي ، الحدود الدولية ومشكلة الحدود العراقية الايرانية ، مصدر سابق ، ص225
50. محمد طارق الكاتب ، شط العرب وشط البصرة والتاريخ ، مصدر سابق ، ص162 .
51. شاكر صابر الضابط ، العلاقات الدولية ومعاهدات الحدود بين العراق وايران ، مصدر سابق ، ص84، 85 .
52. احمد مصطفى ابو حاكمة ، محاضرات في تاريخ شرقي الجزيرة العربية في العصور الحديثة ، معهد البحوث والدراسات العربية ، مطبعة النهضة العربية ، القاهرة ، 1967م ، ص78 .
53. احمد عدنان عبد الكريم السكاكي ، الامم المتحدة وقوات حفظ السلام الدولية مع دراسة لبعثة الامم المتحدة للمراقبة بين العراق والكويت ، رسالة ماجستير غير منشورة ،كلية العلوم السياسية ،جامعة بغداد ، 1996، ص157 .
54. عبد الله النعيم واخرون ، الكويت وجوداً وحدوداً ، ط2،مركز البحوث والدراسات الكويتية ، 1997 ، ص60
55. عبد الله يوسف الغنيم ، ترسيم الحدود الكويتية العراقية ، الحق التاريخي والارادة الدولية ، مركز البحوث والدراسات الكويتية ، الكويت ، 1994 ، ص40.
56. عبد الله يوسف الغنيم ، ترسيم الحدود الكويتية العراقية ، الحق التاريخي والارادة الدولية ، مصدر سابق ، ص41.

57. سيد ابراهيم الدسوقي ، مشكلات الحدود في القانون الدولي العام دراسة تطبيقية على الحدود دول مجلس التعاون الخليجي ، مكتبة دار النهضة العربية ، القاهرة ، 2011 ، ص127، 128 .